

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

سري للغاية
حتى موعد النشر

للنشر على النحو التالي:

في واشنطن العاصمة: ٩:٠٠ صباحاً، ٩ يوليو ٢٠١٥

تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة، وتحسن تدريجي في الاقتصادات المتقدمة

- تشير التوقعات إلى بلوغ النمو العالمي ٣,٣% في عام ٢٠١٥، أي أقل بدرجة طفيفة مما كانت عليه في عام ٢٠١٤، مع حدوث تحسن تدريجي في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النشاط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي عام ٢٠١٦، يُتوقع ارتفاع النمو إلى ٣,٨%.
- وأدت انتكاسة النشاط في الربع الأول من عام ٢٠١٥، ومعظمها في أمريكا الشمالية، إلى تخفيض تنبؤات النمو العالمي لعام ٢٠١٥ تخفيضاً طفيفاً مقارنة بما ورد في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومع هذا، لا تزال العوامل الأساسية الدافعة للتسارع التدريجي في وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة كما هي دون تغيير — الأوضاع المالية المُيسَّرة، واعتماد موقف أكثر حياداً لسياسة المالية العامة في منطقة اليورو، وانخفاض أسعار الوقود، وتحسن الثقة والأوضاع في سوق العمل.
- وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يُعزى استمرار تباطؤ النمو إلى عدة عوامل، بما فيها انخفاض أسعار السلع الأولية، وضيق الأوضاع المالية الخارجية، والاختناقات الهيكلية، واستعادة التوازن في الصين، وضيق الأوضاع الاقتصادية المرتبط بعوامل جغرافية-سياسية. ومن المتوقع أن يؤدي تعافي النشاط في عدد من الاقتصادات التي تمر بضيق في أوضاعها المالية إلى تحسن النمو في ٢٠١٦.
- ولا تزال مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة على توزيع المخاطر أمام النشاط الاقتصادي العالمي. ومن المخاطر على المدى القصير زيادة تقلب الأسواق المالية والتحويلات المُركبة في أسعار الأصول، بينما لا يزال انخفاض نمو الناتج المحتمل من أبرز المخاطر على المدى المتوسط في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. كذلك يشكل انخفاض أسعار السلع الأولية مخاطر على الآفاق في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل بعد سنوات طويلة من النمو القوي.

التطورات المؤثرة على التنبؤات

نمو أضعف في الربع الأول

في الربع الأول من عام ٢٠١٥، وهو نقطة البداية لتحديث تنبؤات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي، انخفض النمو العالمي — حيث بلغ ٢,٢% — بنحو ٠,٨ نقطة مئوية عن المستوى المتوقع في تنبؤات عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويرجع هذا النقص في معظمه إلى انكماش الناتج غير المتوقع في الولايات المتحدة، مع انتقال التداعيات المصاحبة إلى كندا والمكسيك. وقد ساهمت في إضعاف النشاط في الولايات المتحدة عوامل لا تتكرر، أبرزها طقس الشتاء القارس وإغلاق الموانئ، وكذلك التخفيض الكبير للنفقات الرأسمالية في قطاع النفط.

وخارج أمريكا الشمالية، كادت المفاجآت الإيجابية والسلبية توازن بعضها. فقد ضعُف نمو الناتج والطلب المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ضعفاً كبيراً كما كان متوقعاً.



صندوق النقد الدولي

تعافي أسعار النفط

سجلت أسعار النفط تعافٍ فاق التوقعات في الربع الثاني من ٢٠١٥، مما يرجع إلى ارتفاع الطلب وتوقعات تباطؤ نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع مما أشارت إليه التنبؤات في السابق. ومع هذا، فإن متوسط سعر النفط السنوي المتوقع في ٢٠١٥ — ٥٩ دولارا للبرميل — يتسق مع سعر النفط المفترض في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مع حدوث ارتفاع أقل إلى حد ما في التنبؤات لعام ٢٠١٦ وما بعده، حيث يصل عرض النفط العالمي إلى مستويات أعلى بكثير من مستويات عام ٢٠١٤ ومخزون النفط العالمي لا يزال آخذاً في الارتفاع. ومع هذا، ربما أدى تراجع الاستثمارات النفطية إلى إعطاء دفعة أضعف إلى حد ما للنشاط في أمريكا الشمالية نتيجة انخفاض أسعار النفط عما كان متوقعا وفي وقت سابق.

التضخم

مع تعافي أسعار النفط، بدأ ارتفاع أسعار المستهلك النهائي للوقود. ومن ثم بدأ معدل التضخم الكلي الشهري يبلغ أدنى مستوياته في كثير من الاقتصادات المتقدمة، ولكن تأثير العوامل الانكماشية في وقت مبكر من العام كان أقوى من المتوقع، ولا سيما في الولايات المتحدة. وظل التضخم الأساسي مستقرا إلى حد كبير في مستويات أقل بكثير من أهداف التضخم. وتراجع التضخم الكلي في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة تلك التي تعاني من ضعف الطلب المحلي.

ارتفاع عائدات السندات

ارتفعت عائدات السندات السيادية الأطول أجلا بنحو ٣٠ نقطة أساس في الولايات المتحدة وبنحو ٨٠ نقطة أساس في المتوسط في منطقة اليورو (ما عدا اليونان) منذ شهر إبريل. ومع هذا، ظلت الأوضاع المالية للشركات والأسر المقترضة مواتية بوجه عام. ويرجع أحد أسباب ارتفاع العائدات إلى تحسن النشاط الاقتصادي وبلوغ التضخم الكلي أدنى مستوياته، بينما يرجع كذلك في منطقة اليورو إلى تصحيح أعقب التراجع في وقت سابق إلى مستويات بالغة الانخفاض كرد فعل لزيادة مشتريات البنك المركزي الأوروبي من السندات.

عوامل أخرى

انخفض سعر الدولار في أسواق العملات بنحو ٢% بالقيمة الفعلية الحقيقية مقارنة بالقيم في السيناريو الأساسي المفترض في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، بينما ارتفع سعر اليورو بنحو ١%. ولكن مقارنة بالمستويات المتوسطة التي سادت في عام ٢٠١٤، لا يزال سعر صرف اليورو والين في مستويات منخفضة، وسوف يواصل بالتالي دعم التعافي في منطقة اليورو واليابان في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ونظرا للقيود على السياسة النقدية في هذه الاقتصادات الناتجة عن النطاق الأدنى الصفري لأسعار الفائدة الأساسية، من المتوقع أن يترتب على ذلك تأثير إيجابي صافٍ على الاقتصاد العالمي، مثلما أوضح عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وارتفعت عائدات السندات وعلاوات المخاطر ارتفاعا كبيرا في اقتصادات الأسواق الصاعدة تماشيا مع العائدات والعلاوات على الأدوات في الاقتصادات المتقدمة. ولكن التقديرات تشير إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى هذه الاقتصادات في عام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٤، وسجل كثير منها مزيدا من الانخفاض في سعر صرف عملته.

وفي وقت أقرب، أدت العطلة المصرفية في اليونان والاستفتاء الذي أعقبها، إلى جانب تزايد أجواء عدم اليقين المحيطة بآفاق أي دعم مستقبلي من المجتمع الدولي وطبيعته، إلى ارتفاع حاد في فروق العائد على السندات السيادية اليونانية، وخاصة ذات آجال الاستحقاق القصيرة. وكانت ردود أفعال الأسواق المالية ضعيفة نسبيا في الاقتصادات الأخرى، مع بعض التراجع في أسعار الأصول الخطرة وارتفاع محدود في أسعار السندات السيادية المأمونة.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠١٥

ويعد الانتعاش الكبير على مدار العام الماضي، عندما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بما يزيد على ١٥٠% حيث بلغ مستوى الذروة في منتصف شهر يونيو، تراجع سوق الأسهم الصيني بنحو ٣٠% خلال الأيام الأخيرة، بينما اتخذت السلطات عدة خطوات لاحتواء هذه التراجع والتقلب المتزايد في السوق.

وبوجه عام، كما يرد بالنقاش أدناه، لم تؤد هذه التطورات إلى تغيير الصورة العامة لآفاق الاقتصاد العالمي، وإن كان من المتوقع أن تؤدي إلى تراجع النمو العالمي السنوي إلى حد ما في عام ٢٠١٥ نتيجة لتأثير ضعف النمو في الربع الأول على النمو السنوي في الاقتصادات المتقدمة (الجدول ١).

التنبؤات المُحدّثة

الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو في الاقتصادات المتقدمة من ١,٨% في عام ٢٠١٤ إلى ٢,١% في عام ٢٠١٥ و ٢,٤% في عام ٢٠١٦، أي ارتفاعه على نحو أكثر تدرجا من المنتبأ به في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومن المرجح أن يكون الضعف غير المتوقع في أمريكا الشمالية، والذي يفسر معظم التعديلات في تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة، مجرد انتكاسة مؤقتة. ولم تطرأ تغييرات حتى الآن في المحركات الأساسية لتسارع ونيرة الاستهلاك والاستثمار في الولايات المتحدة - وهي نمو الأجور، وظروف سوق العمل، والأوضاع المالية الميسورة، وانخفاض أسعار الوقود، والتحسن في سوق الإسكان.

ويبدو التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو على المسار الصحيح إلى حد كبير، مع بواحد حدوث تعافٍ قوي بوجه عام في الطلب المحلي وبدء ارتفاع التضخم. وقد تم رفع توقعات النمو لكثير من اقتصادات منطقة اليورو، ولكن من المرجح أن تؤدي التطورات التي تشهدها اليونان إلى حدوث آثار سلبية أشد على النشاط الاقتصادي مقارنة بالتوقعات السابقة. وفي اليابان، كان النمو في الربع الأول من عام ٢٠١٥ أقوى من المستوى المتوقع، يدعمه تحسن الاستثمار الرأسمالي. ومع هذا، لا يزال الاستهلاك بطيئا بينما نشأ أكثر من نصف النمو خلال ربع السنة من التغييرات في المخزون. فمع ضعف الزخم الأساسي للأجور الحقيقية والاستهلاك، يُتوقع الآن أن يكون تحسن النمو أكثر محدودية في عام ٢٠١٥.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المتوقع أن يتباطأ النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٤,٦% في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٢% في عام ٢٠١٥، كما كان متوقعا إلى حد كبير. ويعكس هذا التباطؤ تراجع الأثر المترتب على انخفاض أسعار السلع الأولية وزيادة ضيق الأوضاع المالية الخارجية - ولا سيما في أمريكا اللاتينية والبلدان المصدرة للنفط، واستعادة التوازن في الصين، والاختناقات الهيكلية، بالإضافة إلى ضيق الأوضاع الاقتصادية المرتبط بعوامل جغرافية-سياسية - وخاصة في كومنولث الدول المستقلة وبعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي عام ٢٠١٦، يُتوقع ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى ٤,٧%، وهو ما يرجع في معظمه إلى تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة في عدد من الاقتصادات التي تمر بضيق في أوضاعها المالية، بما فيها روسيا وبعض اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكما ورد في أعداد سابقة من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، تراجع النمو الأعلى من الاتجاه العام نتيجة لتباطؤ النمو في السنوات الأخيرة.

مخاطر محيطة بالتنبؤات

لا يزال توزيع المخاطر على آفاق النمو العالمي على المدى القصير دون تغيير يُذكر عما ورد في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ويميل ميلا طفيفا نحو التطورات السلبية. ولا تزال المخاطر الرئيسية التي أُلقي عليها الضوء في عدد إبريل قائمة. ونظرا لضعف استجابة

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠١٥

الاستهلاك حتى الوقت الراهن، لا تزال زيادة الدفعة المستمدة من انخفاض أسعار النفط من احتمالات التطورات الإيجابية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.

ولا يزال من مخاطر التطورات السلبية البارزة احتمال حدوث تحولات مريكة في أسعار الأصول، وزيادة تقلب الأسواق المالية. ولا تزال علاوات مخاطر الاستثمار في السندات الأطول أجلا وعلاوات المخاطر الأخرى شديدة الانخفاض، وهناك احتمال بصدور رد فعل قوي من الأسواق حيال المفاجآت في هذا السياق. وهذه التحولات في أسعار الأصول يمكن كذلك أن تتطوي على مخاطر انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. أما التطورات في اليونان فلم تتسبب حتى الآن في انتقال العدوى بشكل كبير إلى أماكن أخرى. وإجراءات السياسة التي تتخذ في حينها من المتوقع أن تساعد في التعامل مع هذه المخاطر إذا تحققت. مع هذا، فإن الزيادات الأخيرة في عائدات السندات السيادية في بعض اقتصادات منطقة اليورو تقلل من احتمالات التطورات الإيجابية في نشاط هذه الاقتصادات، ولا تزال هناك بعض المخاطر المتعلقة باحتمال عودة الضغط المالي. وبالإضافة إلى ذلك، يتسبب ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في مخاطر تتعلق بالميزانيات العمومية والتمويل لأصحاب الديون المقومة بالدولار، وخاصة بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومن المخاطر الأخرى انخفاض النمو على المدى المتوسط أو العودة ببطء إلى حالة التوظيف الكامل في بيئة من التضخم شديد الانخفاض وتركات الأزمة في الاقتصادات المتقدمة، وزيادة المصاعب في تحول الصين إلى نموذج نمو جديد، مثلما يتبين من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية مؤخرا. وانتقال تداعيات إلى النشاط الاقتصادي من زيادة التوترات الجغرافية السياسية في أوكرانيا أو الشرق الأوسط أو أجزاء من إفريقيا.

أولويات السياسة

لم يتحسن النمو العالمي المتوقع على نحو ملموس بعد، وإن كان لا يزال حدوثه متوقعا. ومن أولويات السياسة الاقتصادية رفع الناتج الفعلي والممكن عن طريق الجمع بين دعم الطلب وإجراء الإصلاحات الهيكلية.

وفي الاقتصادات المتقدمة، ينبغي استمرار تطبيق السياسة النقدية التيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي ورفع التضخم ليعود إلى مستواه المستهدف. وينبغي تيسير موقف المالية العامة على المدى القصير في عدد من البلدان التي يتوافر لديها حيز مالي، وخاصة من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وفي الاقتصادات ذات الديون العامة المرتفعة، لا بد أن تحقق وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة توازنا ملائما بين تخفيض الدين وإلقاء عبء على النشاط الاقتصادي. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى بذلك الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على مستوى الاقتصادات المتقدمة، من أجل معالجة تركات الأزمة وإعطاء دفعة للناتج الممكن على حد سواء.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يتسم الحيز الذي تتيحه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم الطلب بأنه أقل بوجه عام لكن ينبغي استخدامه إلى أقصى حد ممكن. وينبغي أن يأتي دعم الطلب في كثير من هذه الاقتصادات من استعادة توازن سياسة المالية العامة بهدف إعطاء دفعة للنمو على المدى الأطول، من خلال إصلاح الضرائب وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق. وفي البلدان المستوردة للنفط، أدى انخفاض أسعار النفط إلى الحد من ضغوط الأسعار ومواطن التعرض للمخاطر الخارجية، مما سيخفف عبء السياسة النقدية. وفي البلدان المصدرة للنفط، ينبغي تعديل الإنفاق العام لمراعاة انخفاض الإيرادات النفطية في حالة عدم وجود حيز في المالية العامة. ومن شأن انخفاض أسعار الصرف أن يساعد على موازنة التأثير الواقع على الطلب من الخسائر في معدلات التبادل التجاري المرتبطة بالنفط في البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المرن. وثمة حاجة ملحة في كثير من الاقتصادات لإجراء إصلاحات هيكلية ترفع الإنتاجية وتزِيل الاختناقات في عملية الإنتاج.

الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

محسوب على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر		الاختلاف عن توقعات عدد		توقعات		توقعات			
توقعات		إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي /١		٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٣,٧	٣,٣	٣,٣	٠,٠	٠,٢-	٣,٨	٣,٣	٣,٤	٣,٤	الناتج العالمي /٢
٢,٣	٢,٢	١,٧	٠,٠	٠,٣-	٢,٤	٢,١	١,٨	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
٢,٨	٢,٤	٢,٤	٠,١-	٠,٦-	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٢,٢	الولايات المتحدة
١,٦	١,٨	٠,٩	٠,١	٠,٠	١,٧	١,٥	٠,٨	٠,٤-	منطقة اليورو /٣
١,٥	١,٨	١,٥	٠,٠	٠,٠	١,٧	١,٦	١,٦	٠,٢	ألمانيا
١,٣	١,٧	٠,٠-	٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٢	٠,٢	٠,٧	فرنسا
١,٣	١,٢	٠,٤-	٠,١	٠,٢	١,٢	٠,٧	٠,٤-	١,٧-	إيطاليا
٢,٢	٣,٣	٢,٠	٠,٥	٠,٦	٢,٥	٣,١	١,٤	١,٢-	إسبانيا
١,٣	١,٧	٠,٩-	٠,٠	٠,٢-	١,٢	٠,٨	٠,١-	١,٦	اليابان
٢,١	٢,٢	٣,٢	٠,١-	٠,٣-	٢,٢	٢,٤	٢,٩	١,٧	المملكة المتحدة
٢,٣	١,٠	٢,٥	٠,١	٠,٧-	٢,١	١,٥	٢,٤	٢,٠	كندا
٣,١	٢,٨	٢,٦	٠,٠	٠,١-	٣,١	٢,٧	٢,٨	٢,٢	اقتصادات متقدمة أخرى /٤
٥,٠	٤,٣	٤,٧	٠,٠	٠,١-	٤,٧	٤,٢	٤,٦	٥,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٥
١,٥	٣,٥-	١,٠-	٠,٩	٠,٤	١,٢	٢,٢-	١,٠	٢,٢	كومنولث الدول المستقلة
١,٨	٤,٨-	٠,٤	١,٣	٠,٤	٠,٢	٣,٤-	٠,٦	١,٣	روسيا
...	٠,١	٠,٣	٣,٣	٠,٧	١,٩	٤,٢	ما عدا روسيا
٦,٤	٦,٦	٦,٩	٠,٠	٠,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٣	٦,٨	٧,٣	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٦,٨	٧,٤	٧,٧	الصين
٧,٥	٧,٣	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٣	٦,٩	الهند /٦
٥,٢	٤,٧	٤,٨	٠,٢-	٠,٥-	٥,١	٤,٧	٤,٦	٥,١	مجموعة آسيان-٥ /٧
٣,٠	٣,٥	٢,٦	٠,٣-	٠,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,١	٠,١-	١,٢	٠,٣-	٠,٤-	١,٧	٠,٥	١,٣	٢,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٣	٢,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٧	١,٥-	٠,١	٢,٧	البرازيل
٣,٠	٢,٥	٢,٦	٠,٣-	٠,٦-	٣,٠	٢,٤	٢,١	١,٤	المكسيك
...	٠,٠	٠,٣-	٣,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢,٦	٢,٧	١,٦	٠,٣-	٠,٢-	٢,٤	٢,٨	٣,٥	٢,٧	المملكة العربية السعودية
...	٠,٠	٠,١-	٥,١	٤,٤	٥,٠	٥,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٠	٠,٣-	٥,٠	٤,٥	٦,٣	٥,٤	نيجيريا
٢,٤	١,٥	١,٣	٠,٠	٠,٠	٢,١	٢,٠	١,٥	٢,٢	جنوب إفريقيا
...	٠,٢	٠,٤-	٦,٢	٥,١	٦,٠	٦,١	للتذكير
٣,١	٢,٦	٢,٥	٠,٠	٠,٣-	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٥	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	٠,٣-	٠,٤	٤,٤	٤,١	٣,٢	٣,٣	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	٠,٢	١,٢	٤,٥	٤,٥	٣,٣	٢,١	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) الواردات
...	٠,٨-	٠,١	٤,٧	٣,٦	٣,٤	٥,٢	الاقتصادات المتقدمة
...	٠,٨-	٠,١	٤,٧	٣,٦	٣,٤	٥,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٥	١٦,٨-	٢٨,٧-	٣,٨-	٠,٨	٩,١	٣٨,٨-	٧,٥-	٠,٩-	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٧	١٢,٦-	٧,٥-	٠,٧-	١,٥-	١,٧-	١٥,٦-	٤,٠-	١,٢-	النفط /٨
...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
١,٥	٠,٢	١,٠	٠,٢-	٠,٤-	١,٢	٠,٠	١,٤	١,٤	أسعار المستهلك
...	الاقتصادات المتقدمة

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠١٥

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٥					اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٥			
٤,٧	٦,٠	٥,٠	٠,٠	٠,١	٤,٨	٥,٥	٥,١	٥,٩
سرر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)								
...	٠,٧-	٠,٣-	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٤
على الودائع بالدولار الأمريكي (سرة أشهر)								
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢
على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)								
...	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢
على الودائع بالين الياباني (سرة أشهر)								

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٤ مايو إلى الأول من يونيو ٢٠١٥. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية. وتدرج ليتوانيا ضمن منطقة اليورو، بينما كانت في السابق مدرجة ضمن الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

١/ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢/ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل ٩٠% من الأوزان المحسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية العالمية.

٣/ تشمل ليتوانيا التي انضمت إلى منطقة اليورو في يناير ٢٠١٥.

٤/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٥/ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تمثل حوالي ٨٠% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

٦/ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة الأساس.

٧/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

٨/ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي ٩٦,٢٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٤؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٥٨,٨٧ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٥ و٦٤,٢٢ دولارا في عام ٢٠١٦.